

استقبل الرئيس التركي السابق وهناً نظيره اللبناني بالعيد الوطني

الغانم إلى الرياض غدًا للمشاركة في اجتماع رؤساء المجالس التشريعية الخليجية



الرئيس الغانم خلال استقباله الرئيس التركي السابق عبدالله غول



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله رئيس البرلمان الباكستاني سردار اياز صادق والوفد المرافق له بحضور فيصل الشايع وعبدالله التميمي وعلام الكندري

الغانم وحضور أعضاء المكتب. وقال أمين سر المجلس العضو م. عادل الخرافي في تصريحه صحافي إن مكتب المجلس ناقش الطلب المقدم من الأعضاء والخاص بمتابعة القوانين التي أقرها المجلس، وقام بتكليف لجنة الأولويات بدراسة هذه القوانين وتقديم تقريرها لمكتب المجلس.

مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية تهنئة السي رئيس مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية الشقيقة نبيه بري، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

اجتماع مكتب المجلس

من جانب آخر، عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق

وعقب المحادثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف رئيس البرلمان الباكستاني والوفد المرافق له حضرها مراقب مجلس الأمة النائب عبدالله التميمي ورئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

من جانب آخر، بعث رئيس

استعراض العلاقات الثنائية بين الكويت وباكستان وسبل تعزيزها وتطويرها في جميع المجالات، لاسيما المتعلقة بالجانب البرلماني.

كما تبادل الجانبان الحديث حول آخر التطورات والمستجدات الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

أحمد القضيبني ود. أحمد مطيع وأمين عام مجلس الأمة علام الكندري.

من جهة ثانية، عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس البرلمان الباكستاني سردار اياز صادق والوفد المرافق له، وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد. وجرى خلال المباحثات

والوطني والإمامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من 25 إلى 26 الجاري.

ومن المقرر أن يحضر الغانم خلال مشاركته للقاء التنسيقي لرؤساء المجالس التشريعية لدول مجلس التعاون وعدد من الاجتماعات الجانبية وجلسات العمل المشتركة، ويضم الوفد المرافق للغانم كلا من النائبين

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس الرئيس التركي السابق عبدالله غول الذي يقوم حالياً بزيارة للكويت.

ويتوجه الغانم والوفد المرافق له إلى المملكة العربية السعودية الثلاثاء المقبل، وذلك للمشاركة في الاجتماع الدوري التاسع لرؤساء مجالس الشورى والنواب

«التشريعية»: إحالة قانون جمع التبرعات إلى اللجنة الصحية والاجتماعية



أحمد القضيبني

اقتراحا بقانون في شأن جمع التبرعات إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية.

وذكر أن اللجنة أجلت البت في اقتراح بقانون بشأن التعديل على قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاجتماع المقبل لمزيد من الدراسة.

قال مقرة لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية النائب أحمد القضيبني أمس أن اللجنة لم توافق على رفع الحصانة عن النائبين صالح عاشور بقضية جنح ميدان حولي وعبدالله المعيوف بقضية جنح صحافة.

وأضاف القضيبني في تصريح صحافي عقب انتهاء الاجتماع أن اللجنة أحالت

القضيبي: تقرير «الأموال العامة» تعمد تغييب شهادات القياديين حول ملف داوكيميكال

أن المحاسبة النيابية يجب أن تتوافر فيها أسس العدالة في التحقيق وحق أي شخص الدفاع عن نفسه وتقديم ما يثبت براءته من أي اتهام.

واستغرب النائب القضيبني عدم الحاق تقرير اللجنة الوزارية التي ترأسها د. عدنان شهاب الدين مع تقرير لجنة التحقيق البرلمانية وكذلك تقرير ديوان المحاسبة في القضية ذاتها، مشيراً إلى أن تقرير «حماية الأموال العامة» استشهد بقرارات من تقرير اللجنة الوزارية بصورة «ولا تقرّبوا الصلاة».

وبين النائب القضيبني أنه سيطلب في جلسة مناقشة تقرير «الداو» سحب التقرير واعادته إلى اللجنة والاستماع إلى شهادة قياديين النقط السابقين بما أنه حق أصيل لهم، كما أن على اللجنة أن ترفق مع تقريرها ما انتهت إليه لجنة التحقيق الوزارية وتقرير ديوان المحاسبة مع إعطاء النواب الوقت الكافي لقراءة تلك التقارير قبل المناقشة.

أكد النائب أحمد القضيبني أن تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق في ملف شركة داو كيميكال لم يعرض الحقيقة الكاملة وتعمد تغييب شهادات قياديين كان لهم دور في توقيع العقد وإنهائه. وقال النائب القضيبني في تصريح صحافي أمس إن لجنة التحقيق في «الداو» رفضت طلب قياديين سابقين في النقط للاستماع إلى شهادتهم في القضية دون إبداء أي أسباب للرفض، بل إن اللجنة انتهت في تقريرها إلى إدانتهم، مضيفاً أن سلوك لجنة التحقيق أفقدها حياديتها وبالتالي أصبحت أمام تقرير موجه ولم يستعرض كل الشهادات.

وشدد النائب القضيبني على ضرورة محاسبة القياديين سواء في الحكومة المعنية أو القياديين السابقين في النقط ممن يثبت عليهم التخالف في عقد «الداو» دون أي اعتبار للأسماء التي من الممكن أن تكون متورطة في القضية، مستدركاً بالقول «إلا

والانتظام للمرافق، وأهمه مرفق مجلس الأمة، وبخاصة ما إذا كانت الاستقالة مقدمة من أكثر من عضو من أعضاء مجلس الأمة.

وفي هذا الصدد جاء مقترح القانون لينتهي الجدل بشأن ما سبق أن نص في مادته الأولى على أن يضاف إلى المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي: «وفي حالة فوات ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاستقالة دون اتخاذ المجلس قرار بشأنها أو دون عدول العضو عنها قبل مضي المدة المذكورة، تكون الاستقالة مقبولة حكماً، ويعلن رئيس المجلس خلو

في حال عدم اتخاذ المجلس قراراً بشأنها أو عدول العضو عنها الفضل يقترح خلو مقعد النائب المستقيل بعد 30 يوماً من تاريخ تقديم الاستقالة

الأمة هو المختص بقبول الاستقالة من عضويته. وتقدم الاستقالة كتابية إلى رئيس المجلس ويجب أن تعرض على المجلس في أول جلسة تلي اليوم العاشر من تقديمها، وللعضو أن يعدل عن استقالته قبل صدور قرار المجلس بقبولها.

وعلى الرغم من وجهة هذا النص إلا أنه لم يواجه حالة عدم اتخاذ المجلس القرار بشأن الاستقالة المشار إليها سواء بالرفض أو القبول، مع تزامن ذلك مع انتعاش العضو مقدم الاستقالة عن العدول عنها، فيصبح طلب الاستقالة معلقاً بما يخالف مبدأ الاضطراد

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون لسنة 2015 في شأن إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة كما يلي: نصت المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن: «مجلس

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به منذ تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون لسنة 2015 في شأن إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة كما يلي: نصت المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن: «مجلس



نبيل الفضل

قدم النائب نبيل الفضل اقتراحا بقانون في شأن إضافة فقرة أخيرة إلى المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة جاء كالتالي:

مادة أولى: يضاف إلى المادة 17 من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار إليه فقرة أخيرة نصها الآتي: «وفي حالة فوات ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الاستقالة دون اتخاذ المجلس قرار بشأنها أو دون عدول العضو عنها قبل مضي المدة المذكورة، تكون الاستقالة مقبولة حكماً، ويعلن رئيس المجلس خلو محله».

الحريجي: أبل تعهد بأن أول دفعة مواطنين ستسكن المطلاع عام 2018



سعود الحريجي

انتهاء فترة الوزير، حيث أجاز أبل بأن هذه الخطة موجودة منذ عهد الوزير السابق.

وأعلن الحريجي أن الوزير كشف للجنة أن أول دفعة مواطنين ستسكن المطلاع في عام 2018 على أن تطرح مناقصات المشروع في نهاية العام المقبل، مؤكداً أن مدينة المطلاع ستكون متكاملة البنى التحتية والخدمات.

والتوزيعات لاتزال على المخططات. وأشار الحريجي إلى أن وزير الإسكان ياسر أبل أكد للجنة الإسكانية دعوة طالبي الرعاية السكنية حتى يونيو 2008. وأوضح قائلاً: إن وزير الإسكان تعهد بمعالجة معوقات جنوب سعد العبدالله تمهيدا لترحيلها للتفتيش.

وقال الحريجي: ناقشنا مع الوزير إن كانت الخطط السكنية ستنتهي مع

قال مقرة اللجنة الإسكانية النائب سعود الحريجي: إن اللجنة اجتمعت أمس بحضور وزير الإسكان، حيث ناقشت معه سبل حل القضية الإسكانية وقائمة الانتظار الطويلة.

وقال الحريجي عقب اجتماع اللجنة: إن المشكلة الإسكانية مزمنة ولا يمكن حلها بين يوم وليلة، وتنتظر مدينة المطلاع لتساهم في معالجة القضية.

الخرافي يترأس المجلس التنفيذي لاتحاد المهندسين العالمي



م. عادل الخرافي

الدولي للمنظمات الهندسية وقيادتهم العمل التطوعي العالمي في هذا المجال. كما أشاد بعضوية الكويت ودورها الفاعل في لجان الاتحاد الدولي للمهندسين مثل: مكافحة الفساد، البيئة، التعليم والتطوير الهندسي، بناء القدرات، وتقديم عدد من الأوراق العلمية في المؤتمر، كما يقر ميزانيته وبرامجه المالية. وقد شهد الاتحاد خلال فترة تولي الخرافي رئاسته نشاطاً ملحوظاً ولقي أشادات من رؤساء الدول التي عقدت فيها المؤتمرات والجمعيات العمومية خلال تولية رئاسة الاتحاد.

م. سعد سعود المحيلبي. الجار الله الخرافي أكد في تصريح صحافي، أن جدول أعمال الجمعية العمومية للاتحاد الدولي حافل بالأعمال التي تحتاج إلى إقرار وتسليم العهد قبل انتهاء فترة أعمال المجلس التنفيذي الحالي، مضيفاً أن استمرار المهندسين والمهندسات بالمشاركة في مثل هذه المحافل الدولية وبهذا الزخم والحشد، يؤكد مقدرة أبناء الكويت من مختلف المهن على قيادة المنظمات العالمية وتوجيهها بما يخدم برامج الدولة التنموية محلياً، مشيداً بتولي أبناء الكويت رئاسة لجننتين من لجان الاتحاد

يغادر أمين سر مجلس الأمة النائب م. عادل الجار الله الخرافي البلاد متوجهاً إلى مدينة كيوتو اليابانية لترؤس أعمال المجلس التنفيذي للجمعية العمومية للاتحاد الدولي للمنظمات الهندسية الـ WFEO، والتي ستعقد خلال الأيام المقبلة وتستمر حتى الرابع من شهر ديسمبر المقبل، ويصاحبها مؤتمر علمي بعنوان: «الهندسة والابتكار في المجتمع»، كما يشارك في المؤتمر وأعمال الجمعية العمومية للاتحاد الدولي نحو 40 مهندساً ومهندسة برئاسة رئيس جمعية المهندسين الكويتية

إعلان تصفية

الشركة الوطنية للأوفست (ش.م.ك) مقفلة تحت التصفية

بناءً على اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة الوطنية للأوفست (ش.م.ك) مقفلة واتخاذ قرار تصفية الشركة وتعيين السيد/ طلال يوسف المزيني من مكتب ديلويت وتوش - الوزان وشركاه - كمصفي للشركة، فإننا ندعو جميع الدائنين والمدينين لمراجعة مكتب المصفي مصطحبين معهم كشوفات تفصيلية بالمطالبات والمستندات الثبوتية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، علماً بأنه لن يُعتمد بأي مطالبات ترد بعد ذلك التاريخ.

العنوان:

الشرق - شارع أحمد الجابر - مجمع دار العوضي الدور السابع - تلفون: ٢٢٤٠٨٨٤٤ - فاكس: ٢٢٤٠٨٨٥٥



حمود الحمدان

الحمدان: تعديلات جذرية تحتاجها بعض مواد «الإعلام الإلكتروني»

وأن يكون داعماً للحرية الإعلامية المسؤولة ومراقباً لكل من تسول له نفسه العبث بالإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يسيء إلى الآخر، أو إلى البلد بشكل عام.

وأضاف قائلاً إن اجتماع التعليمي ناقش إلى جانب «الإعلام الإلكتروني» حق المؤلف والمجاور للمؤلف.

إلى تعديلات جذرية خاصة فيما يتعلق بالحرية ومنح التراخيص، مشيراً إلى أن الحكم على القانون بشكل كامل سيكون بعد مناقشة كل المواد الخاصة به ومناقشة الاقتراحات الرامية لتعديل هذه المواد.

وأوضح الحمدان أن اللجنة التعليمية حريصة على أن يخرج القانون متكاملًا

كشفت مقرة اللجنة التعليمية النائب حمود الحمدان أن اللجنة وأصّلت اجتماعاً أمس لمناقشة مشروع قانون الإعلام الإلكتروني تمهيداً للوقوف على أبرز مواد التعديلات التي من الممكن أن تطرأ عليه.

وقال الحمدان عقب اجتماع اللجنة تبين لنا أن هناك كثيراً من المواد تحتاج

كشفت مقرة اللجنة التعليمية النائب حمود الحمدان أن اللجنة وأصّلت اجتماعاً أمس لمناقشة مشروع قانون الإعلام الإلكتروني تمهيداً للوقوف على أبرز مواد التعديلات التي من الممكن أن تطرأ عليه.

وقال الحمدان عقب اجتماع اللجنة تبين لنا أن هناك كثيراً من المواد تحتاج